

Distr.: Limited
22 April 2020
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الثالث (المعني بإصلاح نظام تسوية
المنازعات بين المستثمرين والدول)
الدورة التاسعة والثلاثون
فيينا، 5-9 تشرين الأول/أكتوبر 2020

الإصلاحات الممكنة في مجال تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

ورقة مقدمة من حكومة تركيا

مذكرة من الأمانة

تعرض هذه المذكرة ورقة وردت في 22 نيسان/أبريل 2020، مقدمة من حكومة تركيا في سياق التحضير للدورة التاسعة والثلاثين للفريق العامل. وترد في مرفق هذه المذكرة ترجمة لتلك الورقة بالصيغة التي تلقتها بها الأمانة.



المرفق

ملاحظات عامة:

تؤيد تركيا إنشاء الأونسيترال لـ "المركز الاستشاري" الدولي غير الربحي، حيث كانت تجربة تركيا في مجال الخدمات الاستشارية التي يقدمها المركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية إيجابية بصورة متواصلة على مدى سنوات، وترى تركيا أنه سيكون من المفيد للغاية بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إنشاء مركز استشاري مشابه له مرتبط بالأونسيترال.

ويمكن أن يكون المركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية نموذجاً يحتذى به فيما يتعلق بهيكل المركز الاستشاري ووظيفته وإجراءاته. ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أننا نحاول من خلال هذه المبادرة إنشاء مؤسسة جديدة تماماً، مما يعني أمرين في نهاية المطاف: أولاً، أن علينا تقبل إمكانية مواجهة بعض التحديات الجديدة على الطريق، يتطلب التصدي لها نهجاً وحلولاً فريدة. وثانياً، أنه على الرغم من أنه ثبت أن المركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية مثال ناجح للغاية ويمكن أن يكون نموذجاً للمركز الاستشاري، فإنه علينا أن ننظر أيضاً في طرائق جديدة للاستفادة من تجربة منظمة التجارة العالمية. ومن أجل فهم نموذج المركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية على نحو أفضل، ولإنشاء مؤسسة حديثة ذات قواعد وضوابط حديثة، يمكن دعوة مدير المركز الاستشاري لتقديم عرض إيضاحي عنه. وفي ذلك العرض الإيضاحي، يمكن الإجابة عن أسئلة مثل "ما هي التحديات التي يواجهها المركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية"، و"ما هي الجوانب المحددة المتعلقة به التي يمكن استخدامها كأساس للمركز الاستشاري".

المستفيدون:

فيما يتعلق بالمستفيدين من المركز الاستشاري، نوقش ما إذا كان ينبغي اعتبار المستثمرين من بين المستفيدين من المركز. وترى تركيا أنه لن يكون من الممكن توسيع نطاق خدمات المركز الاستشاري لتشمل جميع المستثمرين، إذ سيصعب إدارة هذه الخدمات وتمويلها على نحو مناسب. ونرى أنه ينبغي إنشاء مثل هذا المركز الاستشاري أساساً بهدف دعم البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، وكذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي لها استثمارات في هذه البلدان فقط.

ومع ذلك، فإنه إذا رأى بعض الأعضاء أنه ينبغي لجميع المستثمرين الاستفادة أيضاً من هذه الخدمات الاستشارية، سواء كانوا شركات كبيرة أو صغيرة، فإنه يمكن تحقيق هذا الهدف بإنشاء مراكز استشارية وطنية في بلدانهم. وترى تركيا أن مثل هذا الترتيب سيكون مفيداً أيضاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من حيث إمكانية الوصول إلى نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول دون تحميل المركز الاستشاري عبئاً مالياً لا لزوم له.

الخدمات التي يقدمها المركز الاستشاري

يمكن للمركز الاستشاري أن يقدم المشورة القانونية والدعم الإرشادي بتكلفة منخفضة، وخصوصاً للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأن يقدم الدعم أيضاً إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بشأن كيفية التصرف في قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بغرض تمكينها من التعامل مع منازعات الاستثمار وإدارتها على نحو أفضل.

ومن ناحية أخرى، يتزايد إدراج الآليات البديلة لتسوية المنازعات في المعاهدات الاستثمارية ضمن أحكام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. ولا تحتاج آليات تسوية المنازعات البديلة للتحكيم، مثل الوساطة، إلى وقت

وتكلفة أقل فحسب مقارنة بالتحكيم، وإنما توفر أيضا درجة عالية من المرونة للأطراف المتنازعة، وبالتالي تتيح استدامة علاقات الاستثمار الطويلة الأجل.

وفيما يتعلق بالتطورات الراهنة المتعلقة بالآليات البديلة لتسوية المنازعات، ومن بينها توقيع اتفاقية سنغافورة، فإن من المهم أن يقدم المركز الاستشاري خدمات الآليات البديلة لتسوية المنازعات ويدعم التسوية المبكرة للمنازعات الاستثمارية. وفي هذا الصدد، يمكن للمركز الاستشاري أيضا أن يساعد الدول النامية عن طريق زيادة الوعي واستخدام السبل البديلة لتسوية المنازعات على نطاق واسع، فضلا عن توفير التدريب على درء نشوب المنازعات وتقديم المشورة القانونية بشأن كيفية إدارة المنازعات المحتملة. ويمكن للمركز الاستشاري أيضا أن يساعد المستثمرين والدول على إيجاد وسطاء مناسبين لنزاعاتهم من خلال توفير قائمة بالخبراء المتاحين لأداء دور الوسطاء.

التمويل والهيكل:

نرى أنه ينبغي للمركز الاستشاري أن يتخذ شكل مؤسسة دولية مستقلة بدلا من أن يكون مؤسسة خاضعة للأمم المتحدة. وينبغي بصفة خاصة مراعاة الاستقلال المالي. ومن شأن هذا الشكل أن يضمن للمركز الاستشاري إمكانية العمل خارج هيكل الأمم المتحدة وعملية اتخاذ القرارات في إطار الأمم المتحدة، مما يجعل من الصعب تعرض المؤسسة للانتقادات.

ومن أجل تمويل المركز الاستشاري، سيكون من الضروري وضع نظام للاشتراكات. ويتوقع أن تؤدي الاشتراكات المقدمة من الأعضاء إلى نتيجتين رئيسيتين: أولا، سلامة عمل المركز الاستشاري، وثانيا، المشاركة النشطة للأعضاء في الإشراف على المركز الاستشاري واستخدام وظائفه إلى أقصى حد، بما أنه سيكون عليهم التزام مالي محدد.

فعلى سبيل المثال، يعمل المركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية باستخدام نموذج الاشتراكات التناسبية، ويستفيد الأعضاء من الخدمات دون دفع أي مبالغ إضافية في حدود عدد ساعات معينة. وفيما عدا ذلك، يجري تمويل أي دعم إضافي لازم في منازعات أو قضايا معينة بشكل منفصل. ولهذا الغرض، يوجد صندوق للوقف تساهم فيه البلدان المتقدمة النمو على أساس طوعي.

وترى تركيا أنه يمكن للمركز الاستشاري أن يعمل على نفس الأساس. وستكون الاشتراكات السنوية المقدمة من الأعضاء كافية للخدمات الروتينية، وبالتالي لن يكون من الضروري فرض "رسوم خدمة". ويسدد مقابل للخدمات القانونية المقدمة في قضايا منازعات معينة بشكل منفصل من صندوق الوقف الممول من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات غير الحكومية.

ومن ناحية أخرى، ترى تركيا أنه ينبغي إعفاء أقل البلدان نموا من دفع الاشتراكات العادية، وأن تكون بدلا من ذلك مسؤولة عن جزء معين من الرسوم الناشئة عن قضايا المنازعات.

السرية:

فيما يتعلق بالمواضيع التي سيعمل عليها المركز الاستشاري، تكون السرية بطبيعة الحال مسألة حساسة ومهمة للغاية. وينبغي صياغة مدونة دولية للأخلاقيات/مدونة دولية لقواعد السلوك من أجل ضمان السرية وتقادي تضارب المصالح.

الموظفون:

ينبغي اختيار الخبراء الذين سيعملون في المركز الاستشاري، وبخاصة المحامين/المستشارين، من بين من لديهم قدر معين من الخبرة في مجال منازعات الاستثمار. ويمكن أيضاً أن يكون هناك "نظام قائمة" مثل المركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية، يمكن استخدامها للاستعانة بمكاتب المحاماة كجهات خارجية لتقديم الخدمات القانونية. وبالإضافة إلى ذلك، نرى أنه سيكون من المفيد للغاية السماح للخبراء/المحامين من الأعضاء بالانضمام إلى صفوف الموظفين في حدود حصة معينة بوصفهم "منتدبين".

التدريب:

نرى أن تكون أنشطة التدريب جزءاً أساسياً من أنشطة المركز الاستشاري. فعلى سبيل المثال، لدى المركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية نظام للتدريب المنتظم. ويمكن وضع برنامج مماثل للتدريب المنتظم.